

بنيانهم اقتضت المولايه والماين وجهي المفضل ما لم يكن في ذلك
تكر ولم تغلب طاعته مهابه ففقد زوجها الابد والى ما حصل
المفضل اذا دعت بالغة عاقلة لم تكن وامتنع الولي من تزويجه
بعد خطبته وان كان امتناعه ليقض المهر او يكون من غير
تقد البلده لان المهر محض حق الخلاق ما اذا دعت الى غير كفو
فلا يكون امتناعه عسلا لان له حق في الكفاه ويوجد من التعليل
انما الورعته الي عيني او محبوب باليه فامتنع كانه عاصلا
وهو كذلك اذا حوله في الامتنع ولو دعت كما ينكرها الولي
رفع الى الحاكم فان ثبتت كفاه تزويجه لمنه فان امتنع
زوجها الحاكم من ولا بد من ثبوت المفضل عند الحاكم ليزوج بان
يقنع الولي من التزويج بين يديه او يسكت بعد امره به والمرافه
والخاطب حاضرا او يقيم البينه عليه لتوا راو ثقه راجعيه
كافي سائر الحقوق بخلاف ما اذا اخبر فلا ان زوج فقد حصل العرف
والا ففاضل فلا يصح معنى البينه عند حضوره ولو عنت
كموا وعين المجبر غيره فله انكر بخلاف في كسر الخا غير المجبر
فينتج مقينه وان امتنع فاقض حرمه في خطبه بكسر
الحا الممتدة رجميه كانت او باين بطلاق او فسخ او موت
او كانت معتدة عن بنته **كذا الجواب** اي النسخ بخلاف
خطبه باهرام للجماع فيها **الرد العدة** اي صاحبها الذي يجل
له نكاحها فلا يجرم عليه النسخ بخطبه تلك الممتدة ولا عليها
النسخ بموايه لانه جلاله نكاحها في عدته **وبارقه** في الخطبة
بما كانت بكسر التاء لوان ويقضي بحولها بخلاف
والنسخ لانه اذا صرح بتفقت رغبته فيها ولم يات بغيره في انقضا
العدة

العدة ومخالفة الزوجية في غير ذلك في حال الخطبة في مذهب المذاهب
ونكح **عند انقضا العدة** من سكت واحده كانه حرام
مخطبة الخطبة عن نكاح وعدة بغيره في الخطبة او بغيره في خطبة
المكروه والوطوء تلك المهر حيث لم يبرهن عينا سداها
وهو كذلك والنسخ ما يقطع بالوطوء في النكاح كما روي في النكاح
او اذا انقضت عتدك نكحتك والمفروض ما يجوز الرخصة في النكاح
وغيرها كزواج رغب فيك او من يجرد مثلك او انت بمثله
وبعض النسخ حرام كعندي جماع برضى من جومعت وتحرم
خطبة علي خطبة من مرج باجانبه اذ لم يات فيها ولم يبرهن
ولا اعرض عنها المحجب نعم بشرط النسخ في ايضا العلم بالخطبة
وبالاجابة وبالنهي ولون الا في جيرة وسواها كالا ولا غسلها
ام كافرا مخترا والمفتر رد الولي واجابته ان كانت بغيره
والا فدها واجابته في الامة غير المكاتبة السدا ولبه وفي
المختصة السلطان وفي المكاتبة اجابته مع السيد **والا**
بما لم يكن اجيرا اي يجبر لا بغيره ولو لم يكن له في الخطبة
في قبلها وليس بينها وبينه عداوة ظاهرة على النكاح غير المثل
من ثقه المبلد من كقولها موسي حال صداقها صغيرة او كبيرة
باقية البكارة او فلانها بلا وطئ كان زالت باصبع او سقطت او
خلقت بالبكارة وخرج بالقبول الذي فلا يعتبر عدم وطئه ويذهب
استد ان المبكر طيب القبلها اما الموطوءة في قبلها حلالا او حراما
او شبهة ولو في حالها او حراما او نكحها فلا تجبه والحادث
بكانت نعمان كانت مجاونة ولو صغيرة فله تزويجها ومقتضى
كلام الجمهور ان العور اذا غابت في قبلها الحشفة ولم تنزل بكازها